

أعلن عن استفتاء على دستور جديد وأكد أن استعادة الأمن أولوية قصوى

الأسد يشن هجوماً لاذعاً على العرب ويصفهم بالمستعربين

عواصم - وكالات:

أكد الرئيس السوري بشار الأسد في خطاب من دمشق أمس الثلاثاء أن استعادة الأمن هي «الأولوية القصوى» للسلطات في الوقت الحالي، متهما أطرافاً إقليمية ودولية بالسعي إلى زعزعة استقرار سوريا.

وأعلن الرئيس السوري في خطابه الذي استمر حوالي ساعتين وبثه التلفزيون السوري مباشرة أن استفتاء على دستور جديد لسوريا سيجري في مارس المقبل، تليه انتخابات تشريعية في مايو أو يونيو.

وقال الأسد إن «الأولوية القصوى الآن هي استعادة الأمن الذي تميزنا به لعقود حتى على المستوى العالمي، وهذا لا يتحقق إلا بضرب الإرهابيين والقذلة ومن يحمل السلاح الأثم بيد من حديد». وأكد الأسد أنه لا يوجد «أي أمر على أي مستوى» لاطلاق النار على المحتجين إلا في حالات «الدفاع عن النفس ومواجهة المسلحين». وأوضح الأسد أن نظامه مستعد للحوار مع المعارضة لكن تلك المعارضة غير مستعدة، مبرها عن استعداده للحوار مع كافة أطراف المعارضة حتى تلك التي تورطت في «أعمال إرهابية في السبعينيات والثمانينيات» من القرن الماضي على حد قوله.

وتابع: «الآن انقشع الضباب ولم يعد بالإمكان تزوير الأحداث من أطراف إقليمية ودولية أرادت زعزعة استقرار البلاد»، مشيراً إلى أن بلاده تتعرض لهجمة إعلامية غير مسبوقة تهدف لشل إرثها، مستشهداً بوجود أكثر من «60 وسيلة إعلامية دولية مكرسة الآن ضد سوريا بالإضافة إلى عشرات مواقع الإنترنت والصحف.

وشن الأسد هجوماً عنيفاً على الدول العربية والجامعة العربية بلغ حد وصفهم بالمستعربين وأن تعليق عضوية



الأسد خلال لقاء خطابه أمس. «أ ف ب»

سوريا في الجامعة معناه تعليق عروبة الجامعة. الخطاب هو الرابع منذ بدء الحركة الاحتجاجية في البلاد قبل نحو 10 أشهر خصص جزءاً منه لتوجيه انتقادات حادة للدول العربية وقال «إن الدول التي تتصالحنا بالإصلاح ليست لديها أي معرفة بالديمقراطية». وتابع أن «وضعهم كوضع الطيب المدخن الذي ينصح بترك التدخين والسيجارة في فمه»، واستطرد بأن «العرب

وأكد الأسد على «الإصلاحات» التي قام بها النظام، مثل رفع حالة الطوارئ وإقرار قوانين الأحزاب والانتخابات والإعلام، مشيراً إلى تأخر قانون «مكافحة الفساد» لعدة أسباب، وأشار إلى قرب انتهاء لجنة إعداد الدستور من الانتهاء من وضع مسودة الدستور الجديدة، مردفاً: «الدستور الجديد سيركز على التعددية السياسية وتكريس دور المؤسسات وأن الشعب هو مصدر السلطات».

وبشأن تشكيل حكومة «وحدة وطنية» في البلاد، قال الأسد: حكومة الوحدة الوطنية تكون في البلاد التي توجد فيها نزاعات واسعة، ونحن لا يوجد لدينا انقسام وطني والحكومات في سوريا كافة الأطياف»، وزاد: «نحن مع مشاركة جميع الأطياف السياسية في الحكومة». وشدد على أن الحكومة يجب أن تكون موسعة وتتألف من تقنيين وسياسيين. وورداً على مطالب محتجين وعدد من القادة الغربيين بالتحتي، قال الرئيس السوري «احكم برغبة الشعب وإذا تخلت عن السلطة فسيكون برغبة الشعب». وفي رد فعل المعارضة، اعتبر المجلس الوطني السوري من اسطنبول أن الخطاب الذي القاه أمس الأسد يتضمن «تحريراً على العنف» وبيّن

بلجوء النظام السوري إلى «ممارسات أكثر اجراماً». وقالت بسمه قضماني العضو في المجلس الذي يضم معظم تيارات المعارضة، في مؤتمر صحافي أن الخطاب ينطوي على «تحرير على العنف، وتحرير على الحرب الأهلية، ويتضمن كلاماً عن التقسيم الطائفي الذي يواجهه النظام نفسه ويشجع عليه».



مشاهدة الفيديو

العربي يندد بعنف السلطة والمعارضة ضد المراقبين في سوريا

عواصم - وكالات:

أدان الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية أمس أعمال العنف من جانب عناصر موالية للحكومة السورية في اللاذقية ودير الزور ومن عناصر محسوبة على المعارضة في مناطق أخرى أدت إلى وقوع إصابات لأعضاء البعثة وإحداث أضرار جسيمة لمعداتها والتهديد بتكرار هذه الاعتداءات في الأيام المقبلة.

وأعلنت وزارة الدفاع الكويتية أمس إصابة اثنين من الضباط المشاركين في بعثة المراقبين بـ «جروح طفيفة» أثناء تعرضهما لهجوم من قبل «متظاهرين لم تعرف هويتهم».

في الأثناء اشادت وزارة الخارجية الروسية أمس في بيان بعمل بعثة مراقبي الجامعة العربية في سوريا بعد أن انتقدت المعارضة السورية التقرير الأول لهؤلاء المراقبين حول أعمال العنف في هذا البلد، في المقابل صرح وزير خارجية الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان أمس في أبوظبي أنه لا يرى التزاماً سوريا يسمح للمراقبين العرب ببدء مهمتهم في هذا البلد، وقال في مؤتمر صحافي أن مهمة المراقبين تزداد صعوبة يوماً لاسباب مختلفة. وقالت الخارجية السورية إنها تواصل توفير الأمن للمراقبين العرب وتدين أي فعل يعطل عملهم ميدانياً وإعلان المرصد السوري لحقوق الإنسان أن عشرة مدنيين قتلوا أمس واصيب 40 بجروح في مدينة دير الزور، شرق سوريا. وأكد المرصد نقلاً عن أحد نشطائه في دير الزور أن «معظم الشهداء من الشباب الذين كانوا يتظاهرون بشكل سلمي».

75 قذيفة إسرائيلية تنفجر قرب مزارع شبعا اللبنانية

بيروت - دبا:

أفادت تقارير إخبارية بأن نحو 75 قذيفة إسرائيلية سقطت صباح أمس الثلاثاء داخل منطقة لبنانية تقع بالقرب من الحدود مع إسرائيل التي يجري جيشها مناورة عسكرية.

ولم تسفر تلك القذائف التي انفجرت بالقرب من منطقة مزارع شبعا، التي تطلب بها لبنان وتحتلها إسرائيل، عن سقوط قتلى أو حدوث خسائر في المنشآت. وأوضحت الوكالة الوطنية اللبنانية الرسمية أن هذه القذائف جاءت في إطار مناورة بالذخيرة الحية نفذها الجيش الإسرائيلي في القطاع الشرقي استمرت نحو ثلاث ساعات، واستخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة ووحدات برية جوية.

وأضافت أن «أصوات انفجارات القذائف الثقيلة والرشقات الرشاشة سمعت حتى القرى المحررة المحاذية».

وواكب هذه المناورة تكثيف الدوريات بمحاذاة الخط الحدودي الممتد من محور الجعر غرباً وحتى مرتفعات جبل الشيخ شرقاً.

وفي وقت لاحق، حرق الطيران الحربي الإسرائيلي الأجواء اللبنانية ليخلق فوق مناطق حاصبيا وراشيا والبقاع الغربي.

وقالت متحدثة باسم الجيش الإسرائيلي أن الجيش أجرى تدريبات عسكرية «تقليدية» في إسرائيل، وأضافت «كل شيء حدث داخل الجانب الإسرائيلي من الحدود».

الداخلية الكويتية تقرر منع تظاهرات ينظمها «البدون»

الكويت - (أ ف ب):

أعلنت الكويت أمس أنها ستمنع أي تظاهرات ينظمها «البدون» الذين يستعدون لمسيرة جديدة الجمعة المقبل للمطالبة بمنحهم الجنسية. وأكدت وزارة الداخلية في بيان أنها لن تسمح بأي «مسيرة أو تجمع أو تظاهرة». وقد تظاهر العديد من «البدون» مراراً أيام الجمعة مطالبين بالجنسية. وكان وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود الصباح أعلن

واشنطن تدافع عن مشروع منح صالح الحصانة رغم الاحتجاجات

باسندوة يحصل على التزام سعودي بدعم اليمن اقتصادياً

عواصم - وكالات:

دافعت الولايات المتحدة عن مشروع قانون يمني يمنح الرئيس علي عبدالله صالح حصانة من المحاكمة بشأن مقتل مئات المحتجين أثناء انتفاضة ضد حكمه وذلك على الرغم من انتقادات من الأمم المتحدة. واقترح مجلس الوزراء اليمني القانون يوم الأحد لتسهيل ترك صالح لمنصبه وفقاً لخطة توطدت فيها دول الخليج لانهاء الاحتجاجات التي أصابت اليمن بالشلل معظم عام 2011. وقالت فيكتوريا نولاند المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية للصحفيين خلال مؤتمر صحفي الاثنين «تم التفاوض بشأن شروط الحصانة في إطار اتفاق مجلس التعاون الخليجي لحل صالح على ترك السلطة. يجب وضعها في غطاء قانوني. «وأضافت «هذا جزء لا يتجزأ من عملية منح هؤلاء الأشخاص الثقة في أن عهدهم قد انتهى وأن الوقت قد حان لليمن ليتمكن من المضي قدماً نحو مستقبل ديمقراطي».

وكانت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي قد قالت يوم الجمعة أن منح الحصانة لصالح ومساعديه ربما ينتهك القانون الدولي ويقوض المبادرة الخليجية، كما حثت منظمة العفو الدولية البرلمان اليمني على رفض القانون. وبدوره قال فيليب لوثر المدير المؤقت لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمنظمة الحقوقية في بيان «هذه صفة على وجه العدالة ويترد من فداحة الأمر أن المحتجين كانوا يدعون لانهاء الافلات من العقاب منذ بدأت الاحتجاجات الحاشدة في اواخر 2011. يجب أن يرفض البرلمان اليمني هذا برمته». في موازاة ذلك احتشد آلاف اليمنيين أمس الثلاثاء في العاصمة صنعاء في احتجاجات ضد إقرار حكومة الوحدة الوطنية لمشروع القانون الذي يمنح صالح وعناصر نظامه السابق



يمنيون يتظاهرون ضد مشروع منح صالح الحصانة. «أ ف ب»

حصانة من الملاحقة القضائية. وقال المتظاهرون في ساحة «التغيير» التي يخيم بها الناشطون المناهضون لنظام صالح منذ عام تقريباً، إنه ينبغي أن يعلم العالم بأسره أن الثورة مستمرة وأنهم لن يرضخوا. وفي غضون ذلك، وفيما تعاني اليمن اقتصادياً من جراء الأزمة السياسية التي تمر بها، أعلن وزير الخارجية اليمني أبو بكر القربي الذي يرافق رئيس الوزراء اليمني محمد باسندوة في جولته بعواصم خليجية إن اليمن حصل على التزام ملموس من حكومة العاهل السعودي

وزير داخلية الجزائر يستبعد فوز الإسلاميين بالانتخابات التشريعية

الجزائر - دبا:

استبعد وزير الداخلية الجزائري دحو ولد قابلية فرضية وصول الإسلاميين إلى الحكم في أعقاب الانتخابات التشريعية المقررة بالبلاد في مايو المقبل.

وقال ولد قابلية، في برنامج للإذاعة الجزائرية أمس الثلاثاء، «لا يمكن لأحد أن يضع نفسه في مكان الشعب للقول في أي اتجاه سيذهب خياره. تحالف بين أحزاب إسلامية أم لا، الناخب الجزائري يعرف محيطه، المقارنة مع الدول الأخرى لا يمكن إسقاطها». وأضاف «الجزائر لديها خصوصياتها والقيم المجتمعية فيها التي لا تشبه بالضرورة ما هو موجود في أماكن أخرى حيث الانتخابات عاقبت السياسيين



دحو ولد قابلية

بدلاً من القيم، إذن علينا أن نتحفظ ومنتظر ماذا سيحدث».

وأضاف أن الأحزاب الإسلامية الجزائرية «لديها أفكار وطموحات مختلفة وليست مذهبية، لكن طموحات شخصية». كما وصف فك «حركة مجتمع السلم» ارتباطها مع شريكها في التحالف الرئاسي بـ «التكتيكي»، لأنها تريد دخول المعركة الانتخابية «بروح المنافسة متحررة من أي شكل من أشكال الوصاية».

وأكد أن إقصاء مسؤولي حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، المحظورة، من ممارسة أي نشاط سياسي يعود لقرار القضاء المتخذ في مارس 1992 والذي نص على حظر هذا الحزب «لأسباب يعرفها الجميع وأيضاً لأحكام المنحل».

القانون 2006 المتعلق بتطبيق تدابير ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي صودق عليه في استفتاء من قبل الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري. وقال: «إذا كان هؤلاء يريدون إنشاء الحزب في الخارج، فلكم مشكلتهم. ليس هناك أي تأثير على الحياة السياسية في البلاد». وأوضح أن «مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين لم يفقدوا حقوقهم المدنية والسياسية ولا ينتمون للفئات المتضمنة في المرسوم الرئاسي لعام 2006، بإمكانهم ممارسة النشاط السياسي بالانضمام للأحزاب التي يريدها بشرط أن لا ينشأوا حزبا جديدا لأنه سيوقم على نفس ايدولوجية الحزب المنحل».